النتائج :-

بوادر نماذج المعادلات الآنية تعود إلى عام 1913م.التطبيقات الحديثة لاستخدام المعادلات الآنية واسعة الاستعمال في دراسة اقتصاديات الدول. من ذلك تايوان ومصر والأرجنتين . من المسلمات اليوم في جميع كتب الاقتصاد القياسي أن استخدام نموذج المعادلة الواحدة لظاهرة كلية يأتي بنتائج غير منسجمة ولا يجبرها التوسع في البيانات ، التزم البحث بنموذج المعادلات الآنية في دراسة التجارة الخارجية في السودان وظهرت النتائج التالية الخاصة بدعاوى البحث .

1/ صيغة المعادلات الآنية الصيغة المناسبة لدراسة تجارة السودان الخارجية :-

ذلك للتأثير المتبادل بين المتغيرات الداخلية فعلى سبيل المثال: كمية سلع التصدير تتأثر بالأسعار المحلية وكذلك رسوم التصدير وتكاليف النقل وأسعار عوامل الإنتاج وسعر الصرف وغيرها من العوامل . هذه المتغيرات تتأثر بدورها بمتغيرات أخرى خارجية وداخلية . لبناء نموذج تجارة السودان الخارجية لابد من تضمين معظم المتغيرات المؤثرة بصيغة معادلات آنية . الصيغة التي بُني عليها النموذج تأثرت بالبيانات المتاحة لإمكانية تطبيق خطوات حل نماذج المعادلات الآنية إحصائياً وقياسياً واقتصادياً.

2/كمية السلع المصدرة تتأثر بأسعار ورسوم التصدير :-

كمية السلع المصدرة تتأثر برسوم التصدير وبعد تقدير معامل و يساوي (0.21). بما أن الدالة المقدرة هي دالة لوغريثمية فان المعامل يمثل المرونة. أي أن درجة تأثير المتغير المستقل (رسوم التصدير) على المتغير التابع (كمية السلع المصدرة) تساوى (-0.21) الإشارة السالبة تعني التأثير السالب على الكمية المصدرة.

أما عن معامل سعر التصدير فلم يتم اعتماده إحصائياً.يتوافق ذلك مع نظريات التجارة الخارجية حول سعر التصدير .الدولة المصدرة لإحدى

السلع تتبع في سياسات التصدير موقف الدول الرائدة في مجال تلك السلعة بعبارة أخرى الدولة التي تتمتع بنصيب أكبر في تجارة السلعة تتحكم بالحد الأدنى للأسعار . لا يسع الدول الأخرى سوى قبول السعر المعلن وهذا هو موقف المصدر السوداني في حالة كون الدولة هي المصدر كما هو الحال بالنسبة للقطن في السودان سابقاً فيتم التصدير عند أي سعر لمواجهة متطلبات الاستيراد ، أما القطاع الأهلي فلا يبقى منه في سوق الصادر سوى المصدر الكفء (المصدر الذي يستطيع التصدير عند كافة مستويات الأسعار السائدة وليس الأسعار العليا فقط).

جدير بالذكر أن صادرات السودان التي تعاني من منافسة النوعية والجودة في السوق العالمية تعاني أيضاً من ضرائب الصادر المنظورة والضرائب الأخرى غير المنظورة (الرسوم على قطاع النقل ورسوم العبور والتي لم يتضمنها البحث لعدم توفر البيانات عنها) مما يؤدي إلى خفض قدرة السودان على المنافسة في السوق العالمية .

3/ سعر الصرف يؤثر على كل من التصدير والاستيراد :-

أثر سعر الصرف على كمية سلع التصدير (0.37+) . يلاحظ أن إشارة معامل سعر الصرف تخالف نظريات التجارة الخارجية .

يمكن أن يعزى ذلك إلى أن تجارة السودان الخارجية تقوم بالدولار من ثم فإن ارتفاع سعر صرف الدينار السوداني "الجنيه حالياً " يعني انخفاض قيمة الدولار مما يجعل سلع الصادر أرخص نسبياً من وجهة نظر المشتري ومن ثم تزيد الكميات المشتراة منها.

ومن ثم فإن الإشارة الموجبة صحيحة . أما مرونة سلع التصدير للتغيرات في سعر الصرف يمثل (0.37) .

أثر سعر الصرف على سلع الاستيراد على سلع الاستيراد لم يعتمد إحصائياً ولا قياسياً رغم اعتماده اقتصادياً . الاعتماد الاقتصادي ضروري لكنه غير كاف عدم اعتماده قياسياً يعود إلى وجود ارتباط خطي بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهذا متوقع لكن

المشكلة في درجة ارتباط سعر الصرف مع رسوم الاستيراد. بالإضافة إلى وجود ارتباط خطي بين سعر الصرف وأسعار سلع الاستيراد. هذه العلاقات المتشابكة لسعر الصرف رجحت حذف متغير سعر الصرف من معادلة كمية سلع الاستيراد مما أدى إلى تحسن نتائج التقدير في المرحلة التالية .

أما أسعار سلع الاستيراد إضافة إلى الدرجة العالية من الارتباط الخطي مع سعر الصرف فإن هنالك ارتباط خطي بين أسعار سلع التصدير والناتج المحلي الإجمالي وكذلك بينها وبين رسوم الاستيراد. تعدد وارتفاع الارتباط الخطي وعدم اعتماد أسعار سلع الاستيراد إحصائياً أدى إلى حذف المتغير من معادلة كمية سلع الاستيراد.

4/ رسوم الاستيراد تؤثر على كمية سلع الاستيراد :-

على الرغم من أن رسوم الاستيراد معتمدة إحصائياً إلا أن إشارة المعامل "الموجبة" تعد مخالفة لنظريات التجارة الخارجية . اعتماد المتغير اقتصادياً يرجع إلى ضعف قيمة المعامل (6.80 E-06) . كذلك فإن رسوم الاستيراد هي في الغالب بند إيراد للدولة أكثر من كونها أداة لتقليل كمية سلع الاستيراد .

5/ الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على كمية سلع الاستيراد :-

الناتج المحلي الإجمالي معتمد إحصائياً واقتصادياً وهو ذو أثر سالب مما يتطابق مع نظريات التجارة الخارجية . أي أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة كمية سلع الاستيراد سواء لسد العجز في سلع منتجة محلياً ، أو الاستمرار في تلبية الحاجة إلى سلع لا يمكن إنتاجها محلياً .

التوصيات :-

بعد دراسة موضوع نماذج المعادلات الآنية وتطبيقه على تجارة السودان الخارجية وتحليل النتائج توصي الدراسة بالآتي :-

1/ توصيات تتعلق بنماذج المعادلات الآنية وبناء النماذج :-

i. نماذج المعادلات الآنية هي الآلية المناسبة للتعبير عن بيئة الظواهر الاقتصادية خاصة موضوعات الاقتصاد الكلي لذلك لابد من دراسة كافة موضوعات الاقتصاد الكلي في إطار منظومة المعادلات الآنية. اقتصاد السودان يتطلب مثل هذه الدراسات لتحديد المتغيرات والتفاعل المشترك بينها .

ii. بناء النماذج الاقتصادية لم يجد من يهتم به في حين أنه الأمر الأهم في تكيف الظاهرة ووصف أبعادها مما يجعله يرتبط بواقع الاقتصاد المعني وتداخل متغيراته .

2/ توصيات تتعلق بالبيانات :-

دقة النتائج لأي نموذج تعتمد على دقة البيانات المستخدمة لذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجمع وتبويب وعرض بيانات كافة الظواهر الاقتصادية وإعداد التقارير بصورة علمية ونشرها .

3/ توصيات تتعلق بسلع التصدير :-

قائمة سلع التصدير تشمل العديد من السلع وان كانت نسب مساهمة السلع التقليدية في القيمة الإجمالية للصادر متناقصة في السنوات الأخيرة . كذلك تتنوع أسواق سلع الصادر بل أن بعض الأسواق فقدها السودان بصورة نهائية تأثرت حصة السودان في الأسواق العالمية في بعض السلع بسياسات التصدير على سبيل المثال تقلص أسواق الحيوانات الحية واللحوم لارتباط التصدير بسياسة تصدير الفائض فيتم منع أو تقليص الصادر حسب الظروف الداخلية من جفاف أو تصحر.

لذلك توصي الدراسة بالآتي :-

- المحافظة على حصة ثابتة في السوق العالمي وصياغة سياسات التصدير لتحقيق ذلك.
- زيادة القدرة التنافسية لسلع الصادر بمراعاة المواصفات والمعايير وضبط الجودة .
- منع التجاوزات فيما يتعلق بالتعرفة الصفرية التي حددها القانون لسلع الصادر.
- العمل على تخفيض عبء تكاليف النقل والترحيل على سلع الصادر .
- دعم قطاع الصادر ، الإعلان والتعريف بسلع التصدير ومزاياها – على سبيل المثال مزايا اللحوم السودانية واعتمادها على المصادر الطبيعية في ظل المشاكل الصحية العالمية (جنون البقر) .
- تطوير مهارات المنتجين والمصدرين وتطوير أساليب عرض سلع التصدير وأساليب التسويق .

4/ توصيات تتعلق بسلع الاستيراد :-

عند دراسة التوزيع النوعي لسلع الاستيراد لوحظ أن نسبة سلع الاستهلاك عالية مقارنة بسلع الاستيراد الأخرى . لذلك توصي الدراسة بالآتي :-

- إعفاء سلع الإنتاج من الضرائب ووضع ضوابط على جودة استيراد السلع الأخرى لاعاقة استيراد السلع غير الأساسية أو المنخفضة الجودة .
- العمل على رفع مستوى الناتج المحلي وذلك بتشجيع إنتاج سلع بديلة بمواصفات جيدة.

5/ توصيات تتعلق بسعر الصرف :-

- أظهرت الدراسة الأثر الموجب لسعر الصرف على سلع التصدير والارتباط الكبير بين سعر الصرف وأسعار سلع التصدير

والاستيراد . زيادة الصادرات عند ارتفاع سعر صرف الجنيه يعود إلى انخفاض قيمة العملة الأجنبية وعليه أنه لا يؤدي إلى تدفق المزيد من العملة الأجنبية ولكن بقوة شراء ضعيفة . الوضعية تمثل خسارة للسودان وينبغي عدم الترحيب بهذه الظاهرة والعمل على معالجتها .

6/ توصيات بدراسات مقترحة :-

- تكثيف الدراسات الخاصة ببناء وتوصيف النماذج بصورة عامة والمعادلات الآنية خصوصاً .
- دراسة الاستشراف باستخدام نماذج المعادلات الآنية .
- دراسة تقويم السياسات باستخدام نماذج المعادلات الآنية .